نمو الصادرات غير النفطية 14% وتراجع الواردات 6 في المئة خلال تسعة أشهر

مرفأ الزيتونة الجديد يستقبل أول سفينة حاويات ويخفض كلفة الشحن 18 في المئة

بقلم: سلمى الورداني

الزيتونة – 12 تشرين الأول: استقبل مرفأ الزيتونة الجديد صباح اليوم أول سفينة حاويات تدخل أحواضه العميقة، في خطوة يقول مسؤولون إنها ستخفض كلفة الشحن على المستوردين والمصدرين بنحو 18 في المئة. وتتسع السفينة «نجمة الأطلس» لنحو 4200 حاوية، وقد رست عند الرصيف الأول بعد ظهر الثلاثاء وسط احتفال حضره وزير النقل والموانئ ومحافظ المدينة وعدد من رجال الأعمال.

وقال رئيس سلطة الموانئ في الزيتونة، العقيد المتقاعد فراس الدباغ، في كلمة ألقاها على متن السفينة: «كنا نرى سفنا كبيرة تمر بنا إلى موانئ أخرى لأن أرصفتنا لم تكن تحتمل غاطسها، واليوم نرد لهذه المدينة جزءا من حقها في التجارة». وأضاف أن المرحلة الأولى من المشروع تشمل رصيفين بطول 1.8 كيلومتر وعمق 16 مترا، فيما تبلغ الطاقة الاستيعابية السنوية 2.3 مليون حاوية.

وبحسب أرقام عرضها المسؤولون، بلغت كلفة المرحلة الأولى 1.4 مليار دينار، وموّل نحو 60 في المئة منها قرض ميسر من مصرف التنمية الإقليمي، بينما غطت الحكومة المحلية الباقي من عائدات رسوم الموانئ. وقدرت الغرفة التجارية في الزيتونة أن تشغيل المرفأ الجديد سيوفر نحو 3200 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، إضافة إلى تقليص زمن الانتظار في الميناء القديم الذي كان يعاني ازدحاما خانقا خلال أشهر الصيف.

وأكد مدير عام الشركة المشغلة للمرفأ، السيد نبيل حمدان الورداني، أن الشركة ستعتمد تعرفة تنافسية للسفن التي تعيد استخدام حاوياتها الفارغة في الزيتونة، مشيرا إلى أن 40 في المئة من حركة الشحن المتوقعة في السنة الأولى تتعلق بالصادرات الزراعية. وقال: «لا نريد أن نكون مجرد محطة عبور، بل أن نصبح جزءا من سلسلة القيمة في المنطقة كلها». غير أن بعض التجار عبروا عن قلقهم من أن تؤدي الزيادة في الطاقة إلى رفع أسعار الشحن البري قبل أن تنخفض.

وتأتي هذه الخطوة بعد سنوات من الجدل حول موقع المرفأ وكلفته، إذ رفعت جمعية حماية الساحل الشرقي دعوى قضائية عام 2021 للاعتراض على أعمال الردم التي رأت أنها ستغير التيارات البحرية وتضر بالشعاب المرجانية قرب جزيرة الصنوبر. وردت الشركة المشغلة بأنها نفذت برنامجا لنقل الشعاب المتضررة إلى موقع بديل على بعد 6 كيلومترات، وأن المراقبة البيئية ستستمر خمس سنوات بعد افتتاح المرفأ.

ومن المقرر أن تبدأ المرحلة الثانية من المشروع في مطلع 2028، وتشمل إضافة رصيف ثالث وتعميق الحوض الشمالي إلى 18 مترا، بكلفة تقديرية تبلغ 2.1 مليار دينار. وقال الدباغ إن الهدف هو أن تصبح الزيتونة «البوابة الطبيعية لكل بضائع الشرق الداخلي»، مضيفا أن المفاوضات جارية مع خطوط ملاحية إقليمية لإطلاق خدمة أسبوعية مباشرة قبل نهاية العام.

أسعار الذهب تتراجع 3.2% في أسبوع

سجل سعر الذهب في السوق المحلية تراجعا بنسبة 3.2% خلال الأسبوع المنتهي يوم الجمعة، ليستقر عند 2.3 مليون دينار للأوقية. وتعاملت السوق بحجم متوسط بلغ 33.2 طنا.

الناتج المحلي يسجل نموا بنسبة 7.0% في الربع الأول

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 6.5 مليار دينار، بزيادة 0.2 نقطة مئوية عن الربع المماثل من العام السابق. وسجل الناتج المحلي الحقيقي نموا بنسبة 3.1%، مدفوعا بقطاعي الخدمات والصناعات التحويلية.

البنك المركزي يخفض سعر الفائدة إلى 5.25%

قرر البنك المركزي خفض سعر الفائدة الرئيسية بمقدار 50 نقطة أساس، ليصبح 5.25%، اعتبارا من الاجتماع المقبل للجنة السياسة النقدية. وأشار المحافظ إلى تراجع معدل التضخم السنوي إلى 4.1% في أيلول.

مؤشر سوق الأسهم يغلق على ارتفاع طفيف

ارتفع المؤشر العام لسوق الأسهم بنسبة 0.6% في جلسة تداول بلغت قيمتها 18.4 مليون دينار. وقاد الارتفاع سهم شركة الواحات للاتصالات الذي زاد 2.1%، بينما تراجع سهم مصرف الرافدين للتجارة 1.4%.

مجلس الشيوخ يقر قانون الإيجارات بعد جلسة ماراثونية

صوت مجلس الشيوخ مساء الثلاثاء بأغلبية 41 صوتا مقابل 26 وامتناع عضوين على مشروع قانون الإيجارات الجديد، بعد جلسة ماراثونية استمرت 14 ساعة وشهدت تعديل أكثر من 60 مادة. ويأتي التصويت بعد أشهر من الجدل بين ممثلي المستأجرين وأصحاب العقارات، وبعد تظاهرات متبادلة أمام مبنى البرلمان في العاصمة.

وينص القانون على تحديد الزيادة السنوية القصوى لبدلات الإيجار السكنية بنسبة 7 في المئة، وإلزام المؤجر بتقديم عقد مكتوب لكل مستأجر خلال 30 يوما من بدء الإيجار. كما يمنح المستأجر الحق في تجديد العقد مرة واحدة بالشروط نفسها، ما لم يثبت المالك حاجته الشخصية إلى العين أو نيته هدمها لإعادة البناء. وتضمن النص أيضا إعفاء الوحدات التي تقل مساحتها عن 45 مترا مربعا من أحكام التحديد السنوي.

وقال وزير الإسكان والتنمية العمرانية، السيد منير الحلواني، في كلمة أمام المجلس: «لم نكتب هذا القانون لنرضي طرفا على حساب آخر، بل لأن آلاف العائلات كانت تدفع نصف دخلها أو أكثر للسكن، وهذا لم يعد مقبولا». وأضاف أن الحكومة ستطلق برنامجا لبناء 12 ألف وحدة سكنية بأسعار معتدلة خلال السنوات الثلاث المقبلة، موزعة على ضواحي العاصمة والمدن الساحلية.

في المقابل، حذر ممثلو المالكين من أن القانون سيؤدي إلى انسحاب المستثمرين من السوق وتراجع المعروض. وقالت رئيسة اتحاد ملاك العقارات، السيدة رنا الفاضلي، إن «المالك الصغير الذي يعتمد على إيجار شقة واحدة لتأمين تقاعده سيكون الخاسر الأكبر، لأن الكلفة لا تتوقف عند الإيجار». وأعلن الاتحاد أنه سيطعن في بعض مواد القانون أمام المحكمة الدستورية العليا.

وأكد مصدر في مكتب رئيس المجلس أن الجلسة شهدت مفاوضات مكثفة خارج القاعة، وأن الصيغة النهائية جاءت ثمرة تسوية بين الكتلة الحاكمة وكتلة الوسط. ومن المنتظر أن يوقع الرئيس القانون خلال أسبوع، ليدخل حيز التنفيذ بعد 90 يوما من نشره في الجريدة الرسمية، على أن تبدأ لجنة الإسكان بتلقي الشكاوى في مطلع كانون الثاني.

افتتاح جسر معلق جديد فوق وادي الصفصاف

افتتح وزير الأشغال العامة والنقل، السيد منير الحلواني، صباح اليوم الجسر المعلق الجديد فوق وادي الصفصاف، بعد أعمال استمرت ثلاث سنوات وبلغت كلفتها 42 مليون دينار. ويبلغ طول الجسر 1.2 كيلومتر، ويتسع لمسارين للسيارات وممر للمشاة، ويهدف إلى تخفيف الازدحام عن الطريق القديم الذي كان يستخدمه أكثر من 18 ألف مركبة يوميا.

بلدية الزيتونة تطلق خط حافلات سريعة

أطلقت بلدية الزيتونة خط حافلات سريعة يربط وسط المدينة بالمطار الدولي، بطول 34 كيلومترا و12 محطة. وتبلغ تعرفة الرحلة 2.5 دينار، ويتوقع أن يستخدمه 40 ألف راكب يوميا.

مصرف الرافدين للتجارة يعلن أرباحا قياسية

أعلن مصرف الرافدين للتجارة عن أرباح صافية بلغت 1.23 مليار دينار للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول، بزيادة 14.8% عن العام السابق. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 0.9 دينار للسهم الواحد، بعد موافقة الجمعية العامة للمساهمين المقرر عقدها في 28 آذار.

شركة الواحات للاتصالات تطلق خدمة الجيل الخامس

أطلقت شركة الواحات للاتصالات خدمة الجيل الخامس في 12 مدينة رئيسية، بعد استثمارات بلغت 85 مليون دينار خلال عامين. وتغطي الخدمة حاليا 34% من السكان، وتستهدف الوصول إلى 60% بنهاية 2027.

مصرف الرافدين للتجارة يعلن أرباحا قياسية

أعلن مصرف الرافدين للتجارة عن أرباح صافية بلغت 1.23 مليار دينار للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول، بزيادة 14.8% عن العام السابق. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 0.9 دينار للسهم الواحد، بعد موافقة الجمعية العامة للمساهمين المقرر عقدها في 28 آذار.

شركة الواحات للاتصالات تطلق خدمة الجيل الخامس

أطلقت شركة الواحات للاتصالات خدمة الجيل الخامس في 12 مدينة رئيسية، بعد استثمارات بلغت 85 مليون دينار خلال عامين. وتغطي الخدمة حاليا 34% من السكان، وتستهدف الوصول إلى 60% بنهاية 2027.

مجلس الشيوخ يقر قانون الإيجارات بعد جلسة ماراثونية

صوت مجلس الشيوخ مساء الثلاثاء بأغلبية 41 صوتا مقابل 26 وامتناع عضوين على مشروع قانون الإيجارات الجديد، بعد جلسة ماراثونية استمرت 14 ساعة وشهدت تعديل أكثر من 60 مادة. ويأتي التصويت بعد أشهر من الجدل بين ممثلي المستأجرين وأصحاب العقارات، وبعد تظاهرات متبادلة أمام مبنى البرلمان في العاصمة.

وينص القانون على تحديد الزيادة السنوية القصوى لبدلات الإيجار السكنية بنسبة 7 في المئة، وإلزام المؤجر بتقديم عقد مكتوب لكل مستأجر خلال 30 يوما من بدء الإيجار. كما يمنح المستأجر الحق في تجديد العقد مرة واحدة بالشروط نفسها، ما لم يثبت المالك حاجته الشخصية إلى العين أو نيته هدمها لإعادة البناء. وتضمن النص أيضا إعفاء الوحدات التي تقل مساحتها عن 45 مترا مربعا من أحكام التحديد السنوي.

وقال وزير الإسكان والتنمية العمرانية، السيد منير الحلواني، في كلمة أمام المجلس: «لم نكتب هذا القانون لنرضي طرفا على حساب آخر، بل لأن آلاف العائلات كانت تدفع نصف دخلها أو أكثر للسكن، وهذا لم يعد مقبولا». وأضاف أن الحكومة ستطلق برنامجا لبناء 12 ألف وحدة سكنية بأسعار معتدلة خلال السنوات الثلاث المقبلة، موزعة على ضواحي العاصمة والمدن الساحلية.

في المقابل، حذر ممثلو المالكين من أن القانون سيؤدي إلى انسحاب المستثمرين من السوق وتراجع المعروض. وقالت رئيسة اتحاد ملاك العقارات، السيدة رنا الفاضلي، إن «المالك الصغير الذي يعتمد على إيجار شقة واحدة لتأمين تقاعده سيكون الخاسر الأكبر، لأن الكلفة لا تتوقف عند الإيجار». وأعلن الاتحاد أنه سيطعن في بعض مواد القانون أمام المحكمة الدستورية العليا.

مرفأ الزيتونة الجديد يستقبل أول سفينة حاويات ويخفض كلفة الشحن 18 في المئة

بقلم: سلمى الورداني

الزيتونة – 12 تشرين الأول: استقبل مرفأ الزيتونة الجديد صباح اليوم أول سفينة حاويات تدخل أحواضه العميقة، في خطوة يقول مسؤولون إنها ستخفض كلفة الشحن على المستوردين والمصدرين بنحو 18 في المئة. وتتسع السفينة «نجمة الأطلس» لنحو 4200 حاوية، وقد رست عند الرصيف الأول بعد ظهر الثلاثاء وسط احتفال حضره وزير النقل والموانئ ومحافظ المدينة وعدد من رجال الأعمال.

وقال رئيس سلطة الموانئ في الزيتونة، العقيد المتقاعد فراس الدباغ، في كلمة ألقاها على متن السفينة: «كنا نرى سفنا كبيرة تمر بنا إلى موانئ أخرى لأن أرصفتنا لم تكن تحتمل غاطسها، واليوم نرد لهذه المدينة جزءا من حقها في التجارة». وأضاف أن المرحلة الأولى من المشروع تشمل رصيفين بطول 1.8 كيلومتر وعمق 16 مترا، فيما تبلغ الطاقة الاستيعابية السنوية 2.3 مليون حاوية.

وبحسب أرقام عرضها المسؤولون، بلغت كلفة المرحلة الأولى 1.4 مليار دينار، وموّل نحو 60 في المئة منها قرض ميسر من مصرف التنمية الإقليمي، بينما غطت الحكومة المحلية الباقي من عائدات رسوم الموانئ. وقدرت الغرفة التجارية في الزيتونة أن تشغيل المرفأ الجديد سيوفر نحو 3200 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، إضافة إلى تقليص زمن الانتظار في الميناء القديم الذي كان يعاني ازدحاما خانقا خلال أشهر الصيف.

وأكد مدير عام الشركة المشغلة للمرفأ، السيد نبيل حمدان الورداني، أن الشركة ستعتمد تعرفة تنافسية للسفن التي تعيد استخدام حاوياتها الفارغة في الزيتونة، مشيرا إلى أن 40 في المئة من حركة الشحن المتوقعة في السنة الأولى تتعلق بالصادرات الزراعية. وقال: «لا نريد أن نكون مجرد محطة عبور، بل أن نصبح جزءا من سلسلة القيمة في المنطقة كلها». غير أن بعض التجار عبروا عن قلقهم من أن تؤدي الزيادة في الطاقة إلى رفع أسعار الشحن البري قبل أن تنخفض.

وتأتي هذه الخطوة بعد سنوات من الجدل حول موقع المرفأ وكلفته، إذ رفعت جمعية حماية الساحل الشرقي دعوى قضائية عام 2021 للاعتراض على أعمال الردم التي رأت أنها ستغير التيارات البحرية وتضر بالشعاب المرجانية قرب جزيرة الصنوبر. وردت الشركة المشغلة بأنها نفذت برنامجا لنقل الشعاب المتضررة إلى موقع بديل على بعد 6 كيلومترات، وأن المراقبة البيئية ستستمر خمس سنوات بعد افتتاح المرفأ.

ومن المقرر أن تبدأ المرحلة الثانية من المشروع في مطلع 2028، وتشمل إضافة رصيف ثالث وتعميق الحوض الشمالي إلى 18 مترا، بكلفة تقديرية تبلغ 2.1 مليار دينار. وقال الدباغ إن الهدف هو أن تصبح الزيتونة «البوابة الطبيعية لكل بضائع الشرق الداخلي»، مضيفا أن المفاوضات جارية مع خطوط ملاحية إقليمية لإطلاق خدمة أسبوعية مباشرة قبل نهاية العام.

أسعار الذهب تتراجع 3.2% في أسبوع

سجل سعر الذهب في السوق المحلية تراجعا بنسبة 3.2% خلال الأسبوع المنتهي يوم الجمعة، ليستقر عند 2.3 مليون دينار للأوقية. وتعاملت السوق بحجم متوسط بلغ 33.2 طنا.

الناتج المحلي يسجل نموا بنسبة 7.0% في الربع الأول

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 6.5 مليار دينار، بزيادة 0.2 نقطة مئوية عن الربع المماثل من العام السابق. وسجل الناتج المحلي الحقيقي نموا بنسبة 3.1%، مدفوعا بقطاعي الخدمات والصناعات التحويلية.

البنك المركزي يخفض سعر الفائدة إلى 5.25%

قرر البنك المركزي خفض سعر الفائدة الرئيسية بمقدار 50 نقطة أساس، ليصبح 5.25%، اعتبارا من الاجتماع المقبل للجنة السياسة النقدية. وأشار المحافظ إلى تراجع معدل التضخم السنوي إلى 4.1% في أيلول.

مؤشر سوق الأسهم يغلق على ارتفاع طفيف

ارتفع المؤشر العام لسوق الأسهم بنسبة 0.6% في جلسة تداول بلغت قيمتها 18.4 مليون دينار. وقاد الارتفاع سهم شركة الواحات للاتصالات الذي زاد 2.1%، بينما تراجع سهم مصرف الرافدين للتجارة 1.4%.

مجلس الشيوخ يقر قانون الإيجارات بعد جلسة ماراثونية

صوت مجلس الشيوخ مساء الثلاثاء بأغلبية 41 صوتا مقابل 26 وامتناع عضوين على مشروع قانون الإيجارات الجديد، بعد جلسة ماراثونية استمرت 14 ساعة وشهدت تعديل أكثر من 60 مادة. ويأتي التصويت بعد أشهر من الجدل بين ممثلي المستأجرين وأصحاب العقارات، وبعد تظاهرات متبادلة أمام مبنى البرلمان في العاصمة.

وينص القانون على تحديد الزيادة السنوية القصوى لبدلات الإيجار السكنية بنسبة 7 في المئة، وإلزام المؤجر بتقديم عقد مكتوب لكل مستأجر خلال 30 يوما من بدء الإيجار. كما يمنح المستأجر الحق في تجديد العقد مرة واحدة بالشروط نفسها، ما لم يثبت المالك حاجته الشخصية إلى العين أو نيته هدمها لإعادة البناء. وتضمن النص أيضا إعفاء الوحدات التي تقل مساحتها عن 45 مترا مربعا من أحكام التحديد السنوي.

وقال وزير الإسكان والتنمية العمرانية، السيد منير الحلواني، في كلمة أمام المجلس: «لم نكتب هذا القانون لنرضي طرفا على حساب آخر، بل لأن آلاف العائلات كانت تدفع نصف دخلها أو أكثر للسكن، وهذا لم يعد مقبولا». وأضاف أن الحكومة ستطلق برنامجا لبناء 12 ألف وحدة سكنية بأسعار معتدلة خلال السنوات الثلاث المقبلة، موزعة على ضواحي العاصمة والمدن الساحلية.

في المقابل، حذر ممثلو المالكين من أن القانون سيؤدي إلى انسحاب المستثمرين من السوق وتراجع المعروض. وقالت رئيسة اتحاد ملاك العقارات، السيدة رنا الفاضلي، إن «المالك الصغير الذي يعتمد على إيجار شقة واحدة لتأمين تقاعده سيكون الخاسر الأكبر، لأن الكلفة لا تتوقف عند الإيجار». وأعلن الاتحاد أنه سيطعن في بعض مواد القانون أمام المحكمة الدستورية العليا.

مرفأ الزيتونة الجديد يستقبل أول سفينة حاويات ويخفض كلفة الشحن 18 في المئة

بقلم: سلمى الورداني

الزيتونة – 12 تشرين الأول: استقبل مرفأ الزيتونة الجديد صباح اليوم أول سفينة حاويات تدخل أحواضه العميقة، في خطوة يقول مسؤولون إنها ستخفض كلفة الشحن على المستوردين والمصدرين بنحو 18 في المئة. وتتسع السفينة «نجمة الأطلس» لنحو 4200 حاوية، وقد رست عند الرصيف الأول بعد ظهر الثلاثاء وسط احتفال حضره وزير النقل والموانئ ومحافظ المدينة وعدد من رجال الأعمال.

وقال رئيس سلطة الموانئ في الزيتونة، العقيد المتقاعد فراس الدباغ، في كلمة ألقاها على متن السفينة: «كنا نرى سفنا كبيرة تمر بنا إلى موانئ أخرى لأن أرصفتنا لم تكن تحتمل غاطسها، واليوم نرد لهذه المدينة جزءا من حقها في التجارة». وأضاف أن المرحلة الأولى من المشروع تشمل رصيفين بطول 1.8 كيلومتر وعمق 16 مترا، فيما تبلغ الطاقة الاستيعابية السنوية 2.3 مليون حاوية.

وبحسب أرقام عرضها المسؤولون، بلغت كلفة المرحلة الأولى 1.4 مليار دينار، وموّل نحو 60 في المئة منها قرض ميسر من مصرف التنمية الإقليمي، بينما غطت الحكومة المحلية الباقي من عائدات رسوم الموانئ. وقدرت الغرفة التجارية في الزيتونة أن تشغيل المرفأ الجديد سيوفر نحو 3200 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، إضافة إلى تقليص زمن الانتظار في الميناء القديم الذي كان يعاني ازدحاما خانقا خلال أشهر الصيف.

وأكد مدير عام الشركة المشغلة للمرفأ، السيد نبيل حمدان الورداني، أن الشركة ستعتمد تعرفة تنافسية للسفن التي تعيد استخدام حاوياتها الفارغة في الزيتونة، مشيرا إلى أن 40 في المئة من حركة الشحن المتوقعة في السنة الأولى تتعلق بالصادرات الزراعية. وقال: «لا نريد أن نكون مجرد محطة عبور، بل أن نصبح جزءا من سلسلة القيمة في المنطقة كلها». غير أن بعض التجار عبروا عن قلقهم من أن تؤدي الزيادة في الطاقة إلى رفع أسعار الشحن البري قبل أن تنخفض.

وتأتي هذه الخطوة بعد سنوات من الجدل حول موقع المرفأ وكلفته، إذ رفعت جمعية حماية الساحل الشرقي دعوى قضائية عام 2021 للاعتراض على أعمال الردم التي رأت أنها ستغير التيارات البحرية وتضر بالشعاب المرجانية قرب جزيرة الصنوبر. وردت الشركة المشغلة بأنها نفذت برنامجا لنقل الشعاب المتضررة إلى موقع بديل على بعد 6 كيلومترات، وأن المراقبة البيئية ستستمر خمس سنوات بعد افتتاح المرفأ.

ومن المقرر أن تبدأ المرحلة الثانية من المشروع في مطلع 2028، وتشمل إضافة رصيف ثالث وتعميق الحوض الشمالي إلى 18 مترا، بكلفة تقديرية تبلغ 2.1 مليار دينار. وقال الدباغ إن الهدف هو أن تصبح الزيتونة «البوابة الطبيعية لكل بضائع الشرق الداخلي»، مضيفا أن المفاوضات جارية مع خطوط ملاحية إقليمية لإطلاق خدمة أسبوعية مباشرة قبل نهاية العام.

أسعار الذهب تتراجع 3.2% في أسبوع

سجل سعر الذهب في السوق المحلية تراجعا بنسبة 3.2% خلال الأسبوع المنتهي يوم الجمعة، ليستقر عند 2.3 مليون دينار للأوقية. وتعاملت السوق بحجم متوسط بلغ 33.2 طنا.

الناتج المحلي يسجل نموا بنسبة 7.0% في الربع الأول

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ 6.5 مليار دينار، بزيادة 0.2 نقطة مئوية عن الربع المماثل من العام السابق. وسجل الناتج المحلي الحقيقي نموا بنسبة 3.1%، مدفوعا بقطاعي الخدمات والصناعات التحويلية.

البنك المركزي يخفض سعر الفائدة إلى 5.25%

قرر البنك المركزي خفض سعر الفائدة الرئيسية بمقدار 50 نقطة أساس، ليصبح 5.25%، اعتبارا من الاجتماع المقبل للجنة السياسة النقدية. وأشار المحافظ إلى تراجع معدل التضخم السنوي إلى 4.1% في أيلول.

مؤشر سوق الأسهم يغلق على ارتفاع طفيف

ارتفع المؤشر العام لسوق الأسهم بنسبة 0.6% في جلسة تداول بلغت قيمتها 18.4 مليون دينار. وقاد الارتفاع سهم شركة الواحات للاتصالات الذي زاد 2.1%، بينما تراجع سهم مصرف الرافدين للتجارة 1.4%.

مجلس الشيوخ يقر قانون الإيجارات بعد جلسة ماراثونية

صوت مجلس الشيوخ مساء الثلاثاء بأغلبية 41 صوتا مقابل 26 وامتناع عضوين على مشروع قانون الإيجارات الجديد، بعد جلسة ماراثونية استمرت 14 ساعة وشهدت تعديل أكثر من 60 مادة. ويأتي التصويت بعد أشهر من الجدل بين ممثلي المستأجرين وأصحاب العقارات، وبعد تظاهرات متبادلة أمام مبنى البرلمان في العاصمة.

وينص القانون على تحديد الزيادة السنوية القصوى لبدلات الإيجار السكنية بنسبة 7 في المئة، وإلزام المؤجر بتقديم عقد مكتوب لكل مستأجر خلال 30 يوما من بدء الإيجار. كما يمنح المستأجر الحق في تجديد العقد مرة واحدة بالشروط نفسها، ما لم يثبت المالك حاجته الشخصية إلى العين أو نيته هدمها لإعادة البناء. وتضمن النص أيضا إعفاء الوحدات التي تقل مساحتها عن 45 مترا مربعا من أحكام التحديد السنوي.

وقال وزير الإسكان والتنمية العمرانية، السيد منير الحلواني، في كلمة أمام المجلس: «لم نكتب هذا القانون لنرضي طرفا على حساب آخر، بل لأن آلاف العائلات كانت تدفع نصف دخلها أو أكثر للسكن، وهذا لم يعد مقبولا». وأضاف أن الحكومة ستطلق برنامجا لبناء 12 ألف وحدة سكنية بأسعار معتدلة خلال السنوات الثلاث المقبلة، موزعة على ضواحي العاصمة والمدن الساحلية.

في المقابل، حذر ممثلو المالكين من أن القانون سيؤدي إلى انسحاب المستثمرين من السوق وتراجع المعروض. وقالت رئيسة اتحاد ملاك العقارات، السيدة رنا الفاضلي، إن «المالك الصغير الذي يعتمد على إيجار شقة واحدة لتأمين تقاعده سيكون الخاسر الأكبر، لأن الكلفة لا تتوقف عند الإيجار». وأعلن الاتحاد أنه سيطعن في بعض مواد القانون أمام المحكمة الدستورية العليا.